المراكز الصيفية تدشّنُ مركزياً الأربعاء القادم

■ «الميثاق» - خاص:
■ أوضح الاستاذ أحمد العشاري -وكيل وزارة الشباب والرياضة لقطاع الشباب- أنه سيتم تدشين المراكز الصيفية مركزياً الأربعاء القادم بصنعاء.
مشيراً الى أنّ التدشين على مستوى المحافظات قد بدأ يومي السبت والأحد الماضيين.
ونوه الى انّ المخيمات الصيفية ستنطلق فعالياتها في الأول من شهر أغسطس المقبل، وسوف تستمر لمدة خمسة عشر يوماً.
وأكد العشاري على أنّ دور الوزارة يقتصر على رسم الخطط والبرامج، فيما يظل الباب مفتوحاً للسلطات المحلية لاتخاذ ما تراه مناسباً لإنجاح المراكز الصيفية، وتحقيق الاهداف المرجوة ومنها حماية أبنائنا الطلاب والشباب من خطر الانحراف والضياع، تعزيز مفاهيم وقيم الولاء الوطني لديهم، وإكسابهم عدداً من المعارف التي تعود عليهم بالمنفعة والفائدة.□

رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة لـ«الميثاق»:

الموروثات المجحفة تعيق المرأة اليمنية

■ في ظل التوجهات الداعية الى النهوض بقضايا المرأة والرفع من شأنها ظهرت عدد من الكيانات والمسميات المهتمة بقضايا المرأة والتي تركز على جوانب مختلفة ومتعددة.. لكن دون كل ذلك تظل اللجنة الوطنية للمرأة من الكيانات المهمة وسط كل هذه المسميات والتي تعنى برسم السياسات ووضع الخطط الهادفة الى التحسين والنهوض بأوضاع المرأة اليمنية.. عن دور اللجنة إزاء العديد من القضايا المثارة حول المرأة، كان لنا هذا اللقاء مع الاستاذة رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة..

لقاء/ هناء الوجيه

نسبة تمثيل المرأة داخل الأحزاب لاتزال متدنية

بعض الأحزاب تعيق «الكوتا» وتعرقل كل اتفاق

وضعت اللجنة خيارات أمام الأحزاب والحكومة لدعم المرأة

□ ما طبيعة عمل ومهام اللجنة الوطنية للمرأة عموماً؟

- أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة في عام ١٩٩٦م لتكون هي الجهة المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة اليمنية، واللجنة تتبع المجلس الأعلى للمرأة الذي يتبع رئاسة الوزراء.. وبشكل عام فعملها يتلخص في رسم السياسات ووضع الخطط الخاصة بقضايا المرأة ومراجعتها بما يضمن إدماجها في الخطط والإجراءات الوطنية، كما أن اللجنة تقوم برفع التقارير الوطنية الخاصة بما تم إنجازه من أنشطة وبرامج تتعلق بقضايا المرأة بالإضافة الى أعمال أخرى بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة بهدف النهوض بأوضاع المرأة اليمنية.

إنجازات

□ ما حجم ونوع وأوجه تداخلات اللجنة الوطنية الايجابية لصالح المرأة وأوضاع النساء اليمنيات في المجالات المختلفة؟

- شاركت اللجنة في إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر والتنمية وكان من انجازاتها ان كثيراً من القضايا المرتبطة بالمرأة أدرجت في الخطة الخمسية الثالثة.. ولأول مرة تم إفراد مكون خاص بالمرأة يحتوي على ثلاث قضايا هي: المشاركة السياسية للمرأة، ومناهضة العنف، وكذلك التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة.. كما أن اللجنة قامت بإجراء العديد من اللقاءات مع الأحزاب والتنظيمات السياسية بخصوص دعم نظام «الكوتا» وغيرها من القضايا التي تخدم المرأة وتحقق التقدم لها في كافة المجالات..

□ بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة.. هل اللجنة الوطنية معنية بهذا الجانب؟!

- اللجنة ليست معنية فقط بقضية المشاركة السياسية، بل بقضايا المرأة بشكل عام سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، واعلامية، فاللجنة تعمل في كافة هذه المجالات، لكنها تركز على المجال السياسي في الفترات التي تستدعي التركيز على هذا الجانب، مثلاً أن تكون فترة انتخابات سواء أكانت نيابية أو محلية، وفي تلك الحالة يتم الإعداد والتهيئة المسبقة لتحقيق النجاح والمشاركة الفاعلة في ذلك الجانب.. كما ان اللجنة هي أول جهة وطنية تتبنى نظام «الكوتا» كنظام ايجابي يعمل على دعم وتعزيز مشاركة المرأة السياسية.

□ ما تقييمكم في اللجنة الوطنية لدور الاحزاب في دعم قضية المرأة عموماً، وفي المشاركة السياسية والدفع بها نحو التواجد والتمثيل المحلي والبرلماني؟

- تقوم اللجنة من خلال عضواتها في مختلف الجهات- ومن ضمنها الاحزاب والتنظيمات السياسية- بالعمل على دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية.. ومن ثمار الجهود الممثلة ان الاحزاب اصبحت تعي اهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها في القيادات الحزبية، ومن ذلك أن المؤتمر الشعبي العام تبنى نسبة ١٥٪ من النساء في قائمة التمثيل السياسي داخل أطره، وتبنى الحزب الاشتراكي نسبة أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب التي كانت ترفض مشاركة المرأة السياسية والحزبية.. ومع ذلك فالمشاركة السياسية والتمثيل الحزبي للمرأة مازال دون المستوى المطلوب داخل الأحزاب ويحتاج للمزيد من الدعم والجهد في سبيل تحقيق تمثيل ومشاركة أوسع وأقوى.

الكوتا والأحزاب

□ كيف تنظرون الى قضية (الكوتا) وهل يمكن الوصول مع الأحزاب الى اتفاق حولها؟

- بالنسبة لقضية (الكوتا) فالأحزاب عند طرح الفكرة نجدها تتبنى هذا الموضوع، ولكن عند التنفيذ تسير الامور ببطء أو ربما توجد عراقيل أخرى لا نفهمها تعيق تنفيذ التوصيات أو المخرجات التي تخرج بها الأحزاب.. البعض يرى أن نظام الكوتا رفاهية وليس ضرورة، لكننا نرى أن (الكوتا) نظام يساعد المرأة خلال فترة معينة، ولا نقول أن يستمر تطبيق نظام (الكوتا) للابد، بل خلال هذه الفترة كخطوة مساعدة تدعم المرأة وتساندها حتى تصل الى مواقع صنع القرار، ومن ثم فالمرأة ستثبت وجودها وتظهر حجم قدراتها وكفاءتها وأثناء ذلك يتم العمل على إزالة الآثار الاجتماعية والموروثات الفكرية المجحفة في حق المرأة ويصبح لدى المجتمع قناعة وتقبّل لفكرة مشاركتها في كافة المجالات وبالتالي فلن يكون هناك صعوبات أمامها في الترشيح وستكون أمامها فرصة أكبر في أن تُنتخب من قبل الناس.. إذاً فالكوتا هو نظام مساعد وقد جُرب في عدد من الدول بهدف تعزيز مشاركة المرأة.. وكما قرأت في إحدى الصحف مؤخراً أن مجلس الشعب المصري أقر نسبة (٢٥٪) للنساء وكانت هذه النسبة تعييناً، ونحن هنا لا نطالب بالتعيين ولكن نريد ترشيحاً ودعماً حقيقياً للنساء حتى يصلن الى مواقع صنع القرار.. وأريد أن أوضح هنا أن (الكوتا) عدة انظمة ، ولذلك فاللجنة وضعت عدداً من المقترحات بحيث تستطيع الاحزاب تبني ما يناسبها وكذلك الحكومة وبذلك لا نفرض آلية معينة وتكون هناك خيارات متعددة..

رسمية مستقلة

□ يُنظر الى اللجنة على أنها تمثل الجانب الرسمي أكثر من كونها مستقلة وهذا يؤثر على اعتبارها مرجعية وطنية.. الى أي مدى يكون هذا الكلام صحيحاً؟

- اللجنة الوطنية هي جهة رسمية فعلاً كونها تابعة للحكومة، وبالتالي هي جهة رسمية ومن ناحية أخرى مستقلة ، فهي مستقلة لأنها لا تخضع لأي توجهات لا تخدم المرأة وقضاياها، كما تضع تقارير تكون غير إيجابية وليست في صالح الحكومة ولكنها تطرحها ضمن التقارير الوطنية من أجل التعرف على واقع المرأة الفعلي، وبالتالي تحسين أوضاعها.. إذاً فاللجنة الوطنية للمرأة جهة رسمية تعمل ضمن سياسات الدولة وتوجهاتها وهي مستقلة في وظائفها ومهامها ولا تخضع لأية جهة في الشؤون التي لا تحقق الاهداف التي أنشئت من أجلها.

□ هناك أكثر من تحالف و«تشبيك» بين المنظمات المدنية والمانحين وغيرها من الجهات لدعم مشاركة وتمكين المرأة إلا أنها لم تغير في الواقع شيئاً برغم كثرة الفعاليات والبرامج المعلنة.. ما سبب ذلك برأيكم؟..

- طبعاً لا يمكن القول بعدم أهمية تلك التحالفات أو أنها لم تحدث تغييراً، فهناك تحسن ملحوظ في قضايا المرأة مقارنة بالفترات الماضية، وإذا قمنا بمراجعة التقارير الوطنية الخاصة بقضايا المرأة، فسوف نلاحظ وجود عدد من المؤشرات التي تدل على وجود هذا التحسن والتغيير، وتلك المؤشرات هي نتاج لعمل المجتمع المدني والمنظمات المانحة والحكومة.. أما إذا كان هناك قصور أو تدنٍ في مستوى الأداء، فذلك يعود الى عدة عوائق ولا يمكن أن نلقي باللوم على التحالفات، ولكن ربما يكون السبب في الآليات وعدم وجود تنسيق كاف بينها وربما نحتاج الى تحديث بعضها وإيجاد تواصل وتنسيق أكبر لتحقيق نجاح أكبر في العديد من المجالات..

عن المرأة الريفية

□ دائماً يتمركز عملكم.. في قضايا النساء، على المركز «العاصمة» ونوعاً ما المدن الرئيسة، ولكن غالبية النساء هن من سكان الأرياف، وتعاني المرأة الريفية أنواعاً من الضيم والانتهاكات لحقوقها.. فمتى يمكن إنصاف الغالبية النسوية المهمشة؟

- اللجنة الوطنية للمرأة لديها فروع في جميع المحافظات مهمتها الإطلاع على واقع المرأة اليمنية في أية منطقة، نحن نتواجد في العاصمة كون أغلب الجهات التي يتم التعامل معها متواجدة في العاصمة ولكن الخطط والبرامج التي نرسمها تمتد الى كافة المدن والقرى والأرياف، وكما قلت نحن لدينا عضوات في كافة الجهات والوزارات يشاركن في إعداد الخطط ووضع البرامج وكذلك رفع التقارير الخاصة بما يتم إنجازه في مجالات المرأة المختلفة ، وهذا ما يساعد على تحقيق وتنفيذ المشاريع والخطط التي تشمل كافة الجوانب.. بالإضافة الى ذلك يوجد لدينا الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة التي كان أول ظهور لها في العام ١٩٩٣م ومن ثم تم تحديثها لتشمل العديد من جوانب التنمية ويتم تقييمها سنوياً، وهذه الجوانب تسهم في تنفيذ وتحقيق العديد من البرامج والخطط على مستوى المدن والأرياف في كافة المجالات.□

رحيق المساواة

أنبل الملاحم

نصرة صالح القاضي*

■ سيبقى الـ٧ من يوليو يوماً خالداً في ذاكرة كل أبناء اليمن وسوف تتناقله الأجيال في مراحل تاريخهم الحضاري المجيد مكتوباً بأحرف من نور، فهو اليوم الذي تجسدت فيه الإرادة الوحدوية لكل أبناء اليمن الواحد ضاربين فيه أروع الأمثلة في التوحد والالتفاف خلف قيادتهم السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، ليخوضوا معه ملحمة بطولية تعتبر من أشرف وأنبل الملاحم في تاريخ اليمن الحديث لتكون ملحمة الدفاع عن الوحدة والديمقراطية، هي التعبير الصادق والدلالة الرمزية لطبيعة تكوين شعبنا اليمني بمختلف فئاته جيشاً ومواطنين، وتم التصدي بحزم وثبات لكل من سولت لهم أنفسهم المساس بسيادة الوطن ووحدته وحريته واستقلاله.
إن ذكرى الـ٧ من يوليو ١٩٩٤م تستمد حضورها من كونها اليوم الذي عمد فيه شعبنا اليمني وحدته بدماء قوافل الشهداء، من خيرة أبنائه الذين سقوا بدمائهم الزكية شجرة الوحدة المباركة لتتعمق وتبقى على الأرض اليمنية الى الأبد حيث بدد الـ٧ من يوليو كافة الأوهام التي راهنت على عرقلة عقارب الزمن والعودة بالتاريخ الى الوراء غير مدركين أن ما يتوهمونه هو ضرب من المستحيل، فالتاريخ دوماً يسير الى الأمام ولا يهمه عواء هنا أو نعيق هناك.
لا يفوتني هنا إلاّ أن اكرر ما قلته سابقاً وأنصح أولئك القوم الذين يسعون في أرض اليمن فساداً بالكف عن عدائهم للوحدة والوطن، وأن يكفوا عن نشر أحقادهم وسمومهم الخبيثة المليئة بثقافة الحقد والكراهية والنزعات المناطقية والعنصرية والسلالية أو المذهبية أو غيرها، وعليهم أن يعلموا تمام العلم أن شعبنا اليمني العظيم قد آمن بوحدته وثورته إيماناً مطلقاً وعمد دفاعه عنهما بدماء أبنائه وقدم لهما قرباناً وتضحيات جسيمة ولا يمكنه أن يتنازل عن جزء من هذه التضحيات لنفر قليل لا همّ لهم سوى بيع أنفسهم للشيطان ومعاداة الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، ونقول لهم أيضاً إن العودة لماسي وويلات التشطير ضرب من الخيال لأن شعبنا يرفض عودة حقبة زمنية من تاريخ تلطخت أيدي القائمين عليها بدماء الأبرياء وسقتهم ويلات يصعب على المرء تذكرها لقساوتها، مؤكدين لهم بأن الخارج لن يحقق لهم ما يحلمون به وأنه يستخدمهم مطية لإعاقة عجلة الديمقراطية والتنمية والحرية التي تنعم بها اليمن ولتنال أيضاً من المكانة المرموقة ليمننا الحبيب التي استطاع اكتسابها بقوة في كافة المحافل الدولية.
وعلينا كمؤسسات مجتمع مدني كغيرنا تقع مسئولية التصدي لكل الأفكار الهدامة والدعوات الانفصالية وتحصين الأجيال من هذه السموم التي تهدد مستقبلهم وتعبث بمقدّراتهم - بثقافة الحب والتسامح ومد جسور المحبة بين أبناء شعبنا الواحد كون ذلك السبيل الأمثل والعلاج الناجع لمن يسعون الى تعميق حفر الكراهية.□

* رئيسة فرع اتحاد نساء اليمن محافظة الضالع

خريجات معهد الإرشاد يعترفن:

مستقبلنا الوظيفي مقلق!

■ المعهد العالي للتوجيه والإرشاد مؤسسة أكاديمية يتبع وزارة الأوقاف والإرشاد ويخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتخصص في إعداد وتأهيل الخطباء والمرشدين والدعاة وفق منهج تعليمي متخصص في علوم الدعوة والعلوم الشرعية والاجتماعية ذات الصلة ويهدف إلى خلق جيل يؤمن بالوسطية والاعتدال ونشر ثقافة المحبة والتسامح بين الناس.. والإرشاد لا يقتصر على المرشدين من الرجال فقط، ولكن المرأة شريك أساسي في هذا الواجب لذلك فإن المعهد يضم فرعاً خاصاً بتأهيل داعيات في مجال التوجيه والإرشاد.. «الميثاق» التقت بعض طالبات بالمعهد وقد تطرقن الى بعض جوانب القصور وكذلك المخاوف المستقبلية فإلى الحصيلة:

رابعة: العمل الإرشادي بحاجة إلى اهتمام خاص

نسيبة: نجد صعوبة في إصدار تصاريح للعمل الإرشادي

إيمان: هناك عوائق بخصوص التحصيل العلمي

نادية: وعود الوزارة كثيرة ودعمها غائب

رقية: لايوجد اهتمام بمخرجات المعهد

إلهام: إهمال خريجات المعهد يفقدهن الرغبة في العطاء

في البداية تحدثت الأخت رابعة حسن رئيسة قسم الطالبات قائلة : لقد تم افتتاح فرع الطالبات في المعهد العالي للتوجيه والإرشاد عام ٢٠٠٣م، وذلك نظراً لما تمثله المرأة من أهمية في عملية الارشاد والتوعية حيث إن دورها لا يقل أهمية عن دور الرجل في هذا الجانب، وحقيقة أن المعهد يضم كوادر متميزة في هيئة التدريس ويتم التأهيل فيه بشكل يفوق مستوى التأهيل الجامعي، ولكن -للأسف الشديد- لا يتم تحفيز تلك الكوادر بما يتناسب مع حجم العطاء، إضافةً الى أن المعهد يعاني بعض جوانب القصور التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملية التأهيل والتميز ومن ذلك عدم اعتماد ميزانية ثابتة وكافية لتغطية كافة الانشطة والفعاليات التي يقوم بتنفيذها المعهد وانعدام مصادر البحث والاطلاع فيه فهناك مكتبة لا يوجد فيها إلاّ أعداد بسيطة من الكتب لا تفي بالغرض.. واختتمت حديثها قائلة: إن العمل الارشادي يحتاج الى رعاية ودعم واهتمام منظم بحيث يستطيع العاملون فيه تقديم الرسالة المطلوبة منهم على أكمل وجه.

عشوائية

وتتفق الأخت نسيبة الوهباني- موظفة بالمعهد- مع ما سبق طرحه مؤكدة على أن العمل الإرشادي يحتاج الى متابعة وتنظيم لآليات العمل واحتضان لمخرجات المعهد من خلال التوظيف والتوزيع والتشجيع المناسب بما يخدم اهداف الرسالة الإرشادية..وقالت: أنا من خريجات الدفعة الأولى للمعهد ولي زميلات في الميدان يعانين من التخبط وعشوائية العمل، إذ أنهن يكلفن بالعمل دون وضع آلية معينة ومنظمة للكيفية أو المكان الذي ينبغي أن تتم فيه عملية الارشاد والتوجيه ويجدن صعوبة في التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاضافة الى صعوبة اصدار التصاريح الخاصة بالموافقة على أعمال التوعية والإرشاد.

قلق!!

ومن الطالبات التقينا ايمان -المستوى الثالث- والتي تحدثت قائلة: هيئة التدريس في المعهد تبذل قصارى جهدها كي تكون المخرجات ذات مستوى عالٍ ومتميز، إلاّ أن هناك بعض العوائق تؤثر على تحصيلنا منها عدم توافر مكتبة أو آلة تصوير أو حتى جهاز كمبيوتر مما يجعل الطالبة مضطرة للخروج والبحث من أجل ايجاد المعلومة أو تنسيق البحوث.. وأضافت: ونحن كمرشدات عملنا ليس محصوراً على إلقاء المحاضرات في المدارس أو اقامة بعض الفعاليات، بل إن دورنا مهم ويمكن الاستفادة منه في مجالات متعددة كالعمل الاعلامي الديني أو الصحافة الدينية، ولكني حقيقة رغم كل هذا قلقة بشأن المستقبل الوظيفي رغم أهمية تخصصنا وذلك لأن بعضاً من الدُفع السابقة من الخريجات لا يجدن عملاً ويعاني البعض الآخر من العشوائية في العمل وعدم التنسيق.

انقطاع!

نادية الحداد- خريجة من المعهد عبرت عن رأيها قائلة: في الحقيقة نحن لانجد أي دعم من قبل الوزارة رغم كثرة الوعود.. علماً أن الدُفع الأولى في المعهد كانت تحظى بشيء من الاهتمام مثل اقامة بعض الدورات الارشادية وكذلك الحصول على بعثات حج وعمرة لبعض الطالبات ولا أدري لماذا توقفت مثل هذه الحوافز التي ينبغي أن تزيد مع الأيام لا أن تنعدم.

نصطدم بالواقع

أما الطالبة رقية غلاب، فقالت: بعد أربع سنوات من الدراسة تتعمق في اعماقنا الرغبة في العطاء وفي أن يكون لنا دور فعال في توعية المجتمع وارشاده، ولكن ما أن نصطدم بالواقع حتى نكتشف أن الأمور تسير بعشوائية غير متوقعة فلا تنسيق ولا تنظيم ولا متابعة ولا رعاية لمخرجات المعهد.. لذا أتمنى أن يتم تبني ورعاية خريجات المعهد اثناء الدراسة وبعد التوظيف، لأن ذلك الاهتمام هو الطريق السليم لحماية المجتمع وضمان أمنه واستقراره.

اهتمام ورعاية

ونختتم حديثنا مع الأخت إلهام محمد من طالبات المعهد والتي قالت: المرشدات والمرشدون من المخرجات التي يحتاج اليها المجتمع بل إن وجود مثل هذه الكوادر يعتبر من الضروريات وخاصة في ظل وجود من يشوش الأفكار ويزرع الفتن والاضطرابات وبالتالي فنشر الوعي والتثقيف الديني الصحيح عن طريق أفراد موثوق بهم وبصحة أفكارهم هو الطريق الصحيح لحماية المجتمع وبالتالي النهوض به والرفع من شأنه.. لذلك نتمنى من وزارة الأوقاف أن تولي اهتماماً ورعاية أكبر بالمرشدين والمرشدات حتى لا يفقدوا جزءاً كبيراً من الرغبة في العطاء والتميز وحتى يتسنى لهم القيام بالدور المناط بهم على النحو المطلوب وبالطريقة الصحيحة.□